الممنوع من الصرف عند الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)

- دراسة في ضوء شروح اللمع -

الباحثة

كوثر فليح عبد الموسوي

mast1.kawtharfleeh@mu.edu.iq

المديرية العامة للتربية في محافظة المثنى

الأستاذ الدكتور

باسم خيري خضير

Basem.Khairey96@mu.edu.iq

جامعة المثنى ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Indeclinable for Al-Akhfash Al-Awsat(215 AH)
A study in al-lam'a explanations

Researcher

Kawthar Flayih Abd AL- Musawi

General Directorate of Education in Mothanna Governorate

Prof. Dr.

Bassim Khairy Khdayir

Al-Mothanna University - College of Education for Human sciences

الملخص:-

يقدم هذا البحث مسائل عن الممنوع من الصرف التي ناقشتها شروح اللمع وفق ما ورد للأخفش فيها من رأي، فقد اهتم الشرّاح بذكر رأيه حول المسألة التي يناقشونها أما لتفرده بالرأي، أو للحجة التي اعتدَّ بها لإثبات رأيه، ولا يخفى ما للأخفش من مكانة بين النحاة المتقدمين جعل لرأيه أهمية كبيرة عند النحاة، فتكللت تلك الشروح بجملة من الآراء منها رأيه في " رمان " إذ ذهب إلى أنها منصرفة مخالفًا بذلك جمهور النحاة، والوصف على " أفعل مؤنثه فعلاء " فله آراء مختلفة في المسألة، وأما الجموع فرأيه مخالف لرأي سيبويه في المسألة، وقد وافق سيبويه في مسألة " أشياء " ومنعها من الصرف ولكن اختلف عنه في العلة المانعة للصرف.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، آراء الأخفش، شرّاح اللمع.

Abstract:-

This research presents issues about indeclinable discussed by al-lam'a explanations according to the al-Akhfash's opinion on it. Commentators paid attention for his opinion about this issue that they discussed, either his unique opinion or argument that he used to prove his opinion. No doubt that the al-Akhfash had a good status among the former grammarians that made a large importance for his opinion among grammarians. These explanations have crowned with a number of opinions including his opinion about "rumman" in which he said that it was declinable contrary to the majority of grammarians, and he described "afaal" (افعل) whose feminine is "fa'ala"(فعلاء). He has different opinions on the matteer. For "plurals", his opinion was contrary to the opinion of "Sibawayh" on the matter. He agreed Sibawayh in the subject of "ashiaa" (things) as it is indeclinable, but he differed from him in the reason of indeclinable.

Keywords: prohibited exchange, Al-Akhfash's opinions, Luminous dissecting.

المقدمة:

يقدم هذا البحث (الممنوع من الصرف عند الأخفش الأوسط دراسة في ضوء شروح اللمع) جملة من المسائل التي نقلها شرّاح اللمع عن الأخفش ورأيه في الممنوع من الصرف، وكيف وجّه الأخفش رأيه في تلك المسائل وماهي أدلته على صحة وحجيّة ما يراه، وما الأثر الذي يلقيه رأيه على الموضوع، فكان يوافق جمهور النحاة في بعضها، ويخالفهم في أخرى، معللًا ذلك بما يراه علة له، وقد اخترنا هذا الموضوع لأهميته في الدرس النحوي، وأهمية خاصة عند شرّاح اللمع إذ اهتموا بإيراده في شروحهم، وكانت شروح اللمع المنبع الأساس الذي استُقيت منه الآراء، وكتاب معاني القرآن للأخفش هو المصدر الثاني، فضلًا عن المصادر الأخرى التي لا غنى للبحث عنها، وقد قدمنا للبحث بمدخل يبيّن ما الممنوع من الصرف، وخصصت مادة البحث الأساسية للمسائل التي نُقلت عن الأخفش، تكللت بخاتمة لأهم النتائج التي توصل لها البحث، والله الموفق.

مدخل:ـ

الممنوع من الصرف هي الأسماء التي لا يدخلها التنوين، ولا تجر إلا بالإضافة، ولكن الأصل في الاسماء كلها الإعراب؛ لأنها تدل على معانٍ مختلفة بلفظ واحد احتيج إلى إعرابها، ولكن لو تضمنت معنى الحرف أو وقعت موقع الفعل المبني بنيت؛ وعلة ذلك أن الفعل ثقيل، فكل اسم اجتمعت فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقام علتين لا يدخله تنوين ولا كسر، وذكر النحاة للمنع من الصرف أسباب عدة [١]، وقد ذكر الشرّاح آراء مختلفة في باب الممنوع من الصرف للأخفش، سأذكر هذه المسائل على ما وردت في شروح اللمع:

١- مسألة رمان

نقل شرّاح اللمع أن الأخفش ذهب في "رمان" فيما كان آخره الف ونون زائدتين وليست له "فَعلى" إلى رأي اختلف فيه عن رأي سيبويه، فنقل الثمانيني: ((فإن سميته بـ"رمَّان" فسيبويه لا يصرفه ويحمله على كثرة زيادة الألف والنون، ويصرفه نكرة، وكان الأخفش يقول: النون أصلية، ويحمله على الأكثر في أسماء النبات يقول: "رمان" كـ" قُرَّاص وخُبَّاز")) [٢]، وأما شارح اللمع الواسطي فلم ينسب الرأي لقائل، وإنما قال: إذا سميت به

فمنهم من لا يصرف، وذلك لزيادة الألف والنون، ومنهم من يصرفه مفسرًا أنه نبات، وأن نونه أصلية[٣]، وأما العلوي فنصَّ على أصحاب الرأي في" رمان" فقال: مذهب الخليل فيها أن النون زائدة وإن لم يعرف اشتقاقه، وقد حُكِيَ عن الأخفش أن النون أصلية؛ لأن الألف والنون إنما كثر زيادتها في الجموع والمصادر[٤]، فيما ذهب أبو البقاء العكبري إلى ذكر رأي سيبويه، ولكنه ذكر رأي الأخفش ولم ينسبه[٥]، وورد "رمَّان" كمثال في سبب من أسباب المنع من الصرف، والذي نقله الشرّاح أن الأخفش خالف رأي سيبويه فيها، فالنون عند الأخفش أصلية وليست زائدة، معللًا أنه اسم لنبات، فهو يذهب إلى جعلها منصرفة، فيما رأى سيبويه والخليل أن النون زائدة، إذ قال سيبويه: إنه سأل الخليل عن "رمّان" فقال الخليل: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر- وقصد هنا زيادة الألف والنون- إذا لم يكن له معنى يُعرف [٦]، فحمله على الأكثر فيها أراد به زيادة الألف والنون، ولكنه اشترط فيه أن لا يكون له معنى يعرف، والذي يبدو أنه لو كان له معنى معروف فيمكن أن يجعله منصرفًا، وحمله له على الأكثر؛ لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه، فهو يحمل على زيادة الألف والنون، كما أنه ليس في اللغة "رمن" فيكون "رمَّان" على زنة "فُعَّال"، كما أنه ليس اشتقاقه بمعروف، إلا أنه قد يخرج "فُعْلان" من "الرِمّ" التي بمعنى الكثرة[٧]، وقد نقل الزجاج، وابن السراج قول سيبويه عن الخليل ولم يتطرقا لقول الأخفش[٨]، وعلة امتناع صرف ما آخره ألف ونون زائدتان؛ أنها كالألف والنون في "سكران" وهاء التأنيث لا تدخل على ما كان مثل "عثمان" من الأسماء، كما لا تدخل هاء التأنيث على "سكران"، لذا جرى مجراه، فلم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة[٩]، فيتحصّل مما نُقل أنه إذا سميت بما آخره ألف ونون فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ولكن رأي الأخفش مختلف عن رأي سيبويه في "رمَّان" فهو يحملها على أن النون أصلية؛ لأنه اسم لنبات فيكون منصرفًا[١٠]، وبهذا فالأخفش يجعل "رمان" منصرفة بناءً على أن "الألف والنون" في آخره أصلية، وهو اسم لنبات، ولم أقف على رأي الأخفش هذا في كتابه "معاني القرآن"، ولم تتطرق له الدراسات التي تناولت آراء الأخفش.

٢- مسألة: الوصف إذا سميت به انصرف

نقل الثمانيني في شرحه للمع في باب الممنوع من الصرف أن ((كل صفة على "أفعل" مما

مؤنثه "فعلاء" في الألوان والخلق المشنوء نحو: أحمر وأزرق وأعمى وأعرج وغيرها، فهذا له ثلاث مراتب: فرتبته الأولى: لا ينصرف للصفة ووزن الفعل الذي يغلب، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، والرتبة الثانية: أن تسمى بهذه الصفة، فعند سيبويه يجتمع فيها الصفة والتعريف ووزن الفعل، وعند الأخفش أن التعريف يبطل الصفة، فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل فقط بلا خلاف بينهما في أنه لا ينصرف، والرتبة الثالثة: أن تنكره بعد التسمية، فعند الأخفش أن التنكير يبطل التعريف فلا يبقى فيه إلا وزن الفعل، فينبغي أن يصرفه، وعند سيبويه: أن التنكير أبطل التعريف فبقي فيه وزن الفعل والصفة التي كانت في الأصل فينبغي أن لا يصرف)) [١١]، ونقل الواسطي والأصفهاني هذا الرأي عن سيبويه والأخفش ولكنهما أضافا قول المازني[١٢]، الذي سأل الأخفش عن هذه المسألة فقال له: اصرف، فقال المازني: كيف تقول: مررتُ بنسوةٍ أربعَ، فقال: اصرف، فقلت له: أليس في "أربع" وزن الفعل والصفة؟ فقال: رددته إلى أصله، وأصله: العدد، فقلت: ألا فعلت ذلك مع "أحمر" فلم يأت بمقنع [١٣]، وأيضًا نصَّ العلوي على قول سيبويه والأخفش [١٤]، وتابعهم فيما نقلوا عن سيبويه والأخفش أبو البقاء العكبري في شرحه للمع [١٥]، فتدور مسألة الوصف وعلة المنع من الصرف بين رأيين الأول لسيبويه والثاني للأخفش، فقد أجمعوا في أنه يمتنع من الصرف للصفة ووزن الفعل، وإذا سميَ بها اجتمع فيها الصفة والتعريف ووزن الفعل عند سيبويه، والتعريف يبطل الصفة عند الأخفش فيبقى فيها التعريف ووزن الفعل وعليه اجتمعت علتان فيمنعه من الصرف أيضًا، وأما الرأي الثاني في المسألة فهو إذا نكرت الصفة بعد التسمية فأبطل التنكير التعريف فبقي وزن الفعل فقط وهذه علة واحدة لا تمنع من الصرف عند الأخفش، ولكن عند سيبويه التنكير أبطل التعريف ولكن بقي فيه وزن الفعل والصفة التي وجدت من الأصل وعليه منع من الصرف، وما ذكره أبو عثمان المازني من سؤاله الأخفش عن صرفه "أربع" فأجابه: أن أربع وإن كان على وزن "أفعل" إلا أنه اسم للعدد وليس صفة فصرفه باعتبار الأصل، وقد ذكر سيبويه هذه المسألة بقوله: ((كل أفعل يكون وصفًا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة)) [١٦]، وقوله هذا يؤيّد ما تناقلته عنه كتب النحو في هذه المسألة، وأيّد المبرد رأي الأخفش وتابعه فيه فقال: ((أرى إذا سمّي بأحمر، وما أشبهه، ثم نُكر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة "أفعل" الذي يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن

الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره)) [١٧]، وعلى هذا فالمبرد وافق مذهب الأخفش، ولكنه لا يجيز أن يقاس عليه غيره، وأما الزجاج فقد تابع ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة[١٨]، ومنع ابن السراج "أحمر" من الصرف للصفة ووزن الفعل، وذكر أن الصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام، وكل بناء تدخله الألف واللام فهو منصرف، ومتى صارت الصفة اسمًا فقد زال عنها الصفة [١٩]، فرأي ابن السراج في "أحمر" أنه منع من الصرف لعلتين الصفة ووزن الفعل، ولكنه عاد إلى ذكر أن الصفة تعرف بالألف واللام فتنصرف، ولم يذكر تفصيل صرفها، ولكن يبدو أنه قصد إذا دخل التعريف ألغى الصفة، فبقي وزن الفعل فقط وهذا علّة واحدة فصرف معها، وفي الإيضاح للزجاجي أن سيبويه قال: إذا سمينا رجلًا بأحمر لم نصرفه في النكرة، محتجًا بأن أحمر نعتٌ وهو اسم، قال: فالذي يمنعه من الصرف موجود فيه إذا سمي به، ثم قال أصحابنا: هذا محال، إذا سمّينا بأحمر صرفناه أيضًا [٢٠]، وعلل الوراق منعه من الصرف في حال التسمية التعريف ووزن الفعل، فإذا نكرته زالت عنه إحدى هذه العلل فانصرف في النكرة [٢١]، وهذا الرأي الذي ذكره الوراق هو للأخفش كما يذكر ذلك ابن يعيش، وابن عصفور [٢٢]، ويمكن أن نصل في هذه المسألة إلى أن الأخفش قد خالف سيبويه في الصفة إذا سمّي بها يبطل الصفة، وإذا نكرتها بَطُل التعريف فلم يبقَ فيها إلا وزن الفعل لذا فهو يصرفها، ولم أقف على رأيه هذا في "معاني القرآن"، وقد ورد رأيه هذا في دراسة تناولت آرائه النحوية مكتفية بنقل رأي الأخفش [٢٣].

٣- مسألة: الجموع

جاء في كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي أنه إذا ((سميت بهذه الجموع ثم نكرتها بعد التسمية ففيها خلاف فعند سيبويه لا تنصرف لبقاء الوزن، وعند الأخفش تنصرف لذهاب التعريف، فإن صغرتها انصرفت لذهاب الوزن، ولو صغرت "سراويل" لم ينصرف؛ لأنه في الأصل مؤنث، والتأنيث لا يزول بالتصغير))[٢٤]، فالجموع التي قصدها العلوي في كلامه هي " نعل وسراويل" وغيرها، فلهذه الجموع أوزان تمنعها من الصرف على رأي سيبويه، وعند الأخفش فأنها تنصرف لذهاب التعريف عنها، فـ "سراويل" اسم اعجمي وقع في كلام العرب فالحقوه بأبنية ما لا ينصرف، ولا يعتد بعجمته؛ لأنه اسم جنس، وهناك من ذهب إلى أنه جمع "سِروالة"، وقال قوم: إذا سميت به ونكرته بعد التسمية فينبغي أن تصرفه فرقًا بين الجمع الذي يسمى به، والجمع الذي لا يسمى به[٢٥]، فما ذكره الثمانيني يماثل ما نقله

العلوي ولكنه لم ينسب الرأي للأخفش في إجازة صرف الجموع إذا سميت بها ونكرتها، وتابع الواسطي الثمانيني في ذكر هذه المسألة دون نسبة الرأي للأخفش أو لغيره[٢٦]، وقد أضاف الواسطي أن " مساجد " إذا سميت بها لم ينصرف، فإذا نكرته فمنهم من يصرفه محتجًا بأنه قد زال الجمع بتسميتك به، ومنهم من منع الصرف مراعيًا اللفظ[٢٧]، وقال سيبويه: ((وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما اعرب الآجرّ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة))[٢٨]، فسيبويه جعله واحدًا وأنه أعجمي إلا أنه أتى على بناء في العربية لا ينصرف في النكرة والمعرفة، لذا منع من الصرف، ونسب أبو حيان الرأي الذي تناقله الشرّاح للأخفش فقال: ((والمشهور في "سراويل" منع الصرف في النكرة والمعرفة، ونقل الأخفش: أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسمًا مفردًا، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب "سروالة" وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سِرْوَال))[٢٩]، فقد استند الأخفش على ما سمع من كلام العرب في "سراويل" لذا ذهب هذا المذهب فيها، وأما "مساجد" التي ذهب الأخفش إلى أنها تنصرف إذا سميت بها رجلًا، فقد ذُكر أن النحويين إذا سموا رجلًا بمساجد منعوه من الصرف معرفة أو نكرة، فيما عدا الأخفش الذي خالفهم في جعله "مساجد" منصرفة إذا سميت بها، وعلل الأخفش رأيه بأنه منع من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نُقل وسمّي به خرج عما يمنعه، وعلل أيضًا بأنه منعه من الصرف للمعرفة والبناء، فإذا نكرته صرفته[٣٠]، ومذهب المبرد أن ما ذهب إليه الأخفش هنا هو القياس في صرفه الجمع إذا سميت به وهو نكرة، ناقلًا حجة الأخفش بأن العرب جعل بعضهم هذا الجمع على أنه واحد كما في "سراويل" لذا هي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب[٣١]، وتابع الزبيدي رأي الجمهور في منع صرف الجمع الذي قبل ألفه حرفان وبعدها حرفان أو ثلاثة بأنه لا ينصرف معرفة كان أو نكرة؛ لأنه جمع لا نظير له في الواحد[٣٢]، والذي يمكن أن نفهمه مما علل به الأخفش لمذهبه في هذه الجموع أنها قد تعامل معاملة الواحد فتنصرف لذلك، أو إذا نكرتها فيبطل التعريف فيها لذا تنصرف، ولم أقف على رأيه هذا في "معاني القرآن"، ولم تتطرق لها الدراسات السابقة التي تناولت آراء الأخفش النحوية.

٤- مسألة: أشياء

نقل العلوي رأي سيبويه والأخفش في مسألة "أشياء" وعلة منعها من الصرف فقال:

((فأما "أشياء" فهي اسم واحد مؤنث موضوع للجمع، على هذا قول سيبويه والخليل، ووزنها "فعلاء" كـ" حمراء وصفراء" وجعلوها نائبة عن "شيء" لو كسر؛ لأنه لو كسر لجاء على "أفعال".... وحُكِيَ عن أبي الحسن أن أصلها "أشيئاء" كـ" أصدقاء" فحذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفًا)) (٣٣)، فرأي سيبويه والأخفش هنا لم يختلف إذ أجمعوا على منعها من الصرف، ولكن اختلفوا في وصف العلة المانعة للصرف، فسيبويه والخليل جعلوا العلة المانعة هي شبهها بحمراء التي منعت من الصرف لأن في آخرها ألف التأنيث الممدودة فلا ينصرف معها الاسم نكرة ولا معرفة ولا مكبرًا ولا مصغرًا؛ لأن التصغير لا يزيل العلامة، وأما الأخفش فحجة منعه لها من الصرف أنها تشبه "أصدقاء" وما ختم بألفي التأنيث لا ينصرف، وأما بقية شرّاح اللمع وما نقلوه من آراء في هذه المسألة فلم يذكر الثمانيني رأي الأخفش بل اكتفى بذكر رأي سيبويه(٣٤)، بينما نصَّ الأصفهاني على الرأيين في "أشياء" وحججهم في منعها من الصرف ولم يختلف قوله عما نقله العلوي(٣٥)، وقد وردت لفظة "أشياء" في القرآن الكريم ممنوعة من الصرف، فقال الفراء: "أشياء" هنا في موضع خفض❖ لا تجري(٣٦)، وقد ذكر بعض النحويين أنها كثرت في الكلام وهي "أفعال" فأشبهت "فعلاء" فلم تُصرف، كما لم تصرف "حمراء"، ثم قال: لو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجري؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف، كما كثر الكلام بيزيد، فأجروه مع أن فيه ياء زائدة تمنع الإجراء، ورأى الفراء أن أشياء جمعت على "أفعلاء" وحذف من وسط "أشياء" همزة، فكان ينبغي أن تكون "أشيئاء" فحذفت الهمزة لكثرتها(٣٧)، فالموضع الذي جاءت فيه "أشياء" في سورة المائدة موضع الجر بحرف الجر "عن" ولكنها منعت من الصرف تشبيهًا لها بـ"حمراء" ولكن كان له رأي هنا إذ أن كثرة ورودها في الكلام تجيز فيها الصرف ممثلًا لذلك بأنهم صرفوا "يزيد" مع أنه على وزن الفعل، ثم تابع كلامه بأنها قد حذف منها همزة في الوسط وهو بهذا موافق لمذهب الأخفش فيها، وأما النحاس فقد نقل أقوال الخليل، وسيبويه، والأخفش والمازني، والفراء، والكسائي في "أشياء"، ولكنه قدَّم لكلامه بأنها "لا تنصرف"، ولم يرجح أحد الأقوال، وإنما ذكر حججهم، وما نقله النحاة في علل منعها من الصرف (٣٨)، وفي المنصف ((قال أبو عثمان: "أشياء" فعلاء مقلوبة، وكان أصلها "شيئاء" مثل "حمراء" فقلب، فجعل الهمزة التي هي أولًا فقال: أشياء، كأنها "لفعاء"،..... ولو جاءت الهمزة في " أشياء" في موضعها لجاءت مؤخرة

بعد الياء، فكنت تقول: "شيئاء" فاعرف هذا، وكان أبو الحسن يقول: "أشياء: فعلاء" وجُمع "شيء" عليه كما جُمع "شاعر على شعراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافًا وكان الأصل " أشيئاء" فثقل هذا فحذفوا، وقال أبو الفتح: اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن في "أشياء" إلى ما ذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها، فيقولا: إنها "أفعال"؛ لأنهما رأياها نكرة غير معروفة نحو قوله تعالى: {لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ }[٣٩]، فلما رأياها نكرة غير معروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل: هي "فعلاء" منقولة إلى "لفعاء" وقال أبو الحسن: هي "أفعلا" وقول الخليل فيها أقوى؛ وذلك أن حملها على هذا الظاهر، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام)) [٤٠]، ففي كتاب المنصف لابن جني الذي شرح فيه كتاب التصريف للمازني بيّن أصل "أشياء" الذي ذكره المازني و الخلاف الحاصل في الأصل الذي عليه "أشياء" ثم بعد ذكر ذلك، ذهب المازني إلى ترجيح قول الخليل فيها إذ أن الحمل على الظاهر في أنها مقلوبة أولى من الحمل على الحذف؛ لأنه يكثر في كلامهم القلب فحمله على الأكثر هو القياسي، وأما ابن جني فعلل لعدم أخذها على الظاهر من لفظها إلى أن الخليل والأخفش قد تنبّها إلى أنها نكرة غير معروفة، وذهب الكسائي إلى أن "أشياء" " أفعال" وهي بمنزلة " أبيات" إلا أنه لما جمعت على "أشياوات" أشبهت ما واحده على "فعلاء" فلم تصرف؛ لأنها جرت مجرى "صحراء وصحراوات"[٤١]، فعلة منعها من الصرف كما ذهب الكسائي هي أنها أشبهت ما واحده على "فعلاء"، فيما ذهب الفراء مذهب الأخفش في أنها على "فعلاء" محذوفة اللام[٤٢]، فما أجمع عليه النحاة في "أشياء" أنها ممنوعة من الصرف، واحتج كل واحد منهم لمذهبه بحجج، وما ذهب إليه الأخفش هنا أنها منعت من الصرف لأن أصلها "أشيئاء" فحذفت همزة الوسط فأصبحت "أشياء" كما في "أصدقاء وأولياء" فكان في آخرها ألفا تأنيث فكان هذا علة منعها من الصرف عنده، ولم يتطرق الأخفش لها في "معاني القرآن" فلم أقف على تفسير له للآية (١٠١) من سورة المائدة، ولم تكن هذه المسألة من بين المسائل التي ناقشتها الدراسات السابقة التي تطرقت لآراء الأخفش النحوية.

٥- مسألة: الصفة من " أفعل من "

نقل الثمانيني أن سيبويه والأخفش منعا من الصرف كل صفة على " أفعل من" فقال

في هذه المسألة: ((كل صفة تكون على "أفعل من" نحو: أفضل منك، فهذا "أفعل" لا يكون صفة إلا أن يكون معه "من" في اللفظ أو في التقدير، وهذا لا ينصرف مصغرًا، ولا مكبرًا؛ لاجتماع الصفة ووزن الفعل الذي يغلب، فإن سميت به لم ينصرف، مصغرًا، ولا مكبرًا؛ لأنه قد اجتمع فيه التعريف والصفة ووزن الفعل الذي يغلب به، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، ولو نكر لكان ينبغي أن يصرف؛ لأن فيه الصفة ووزن الفعل لأنه متى كانت معه "من" فلا ينفك من الصفة))[٤٣]، فتمنع "أفعل منك" للصفة ووزن الفعل والتعريف؛ لأن "من" إذا لازمته لا ينفك عن الوصف، ولكن لو نُكّر وحذفت "منك" ينصرف، وهذا بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، وبيّن ابن برهان أن "منك" ليست هي المانعة له من الصرف، كما تمنعه الإضافة على ما اعتدّ به الكسائي؛ لأنك تقول: عليٌ خيرٌ منك، فتنون، فهذا يدل على أنه منع من الصرف بسبب الوصف ووزن الفعل [٤٤]، والعلوي له رأي آخر في صرف "أفعل منك" فالأساس عنده أنها ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل، ولكن لو حذفت همزة "أفعل" فأنه ينصرف كما في "خير وشر" فإن أصلها "أخير وأشر" فلما حذفت همزتها تخفيفًا انصرفت[٤٥]، فرأيه يخالف رأي سيبويه في صرفها إذ رأى سيبويه أنها تصرف في النكرة بغير "منك"[٤٦]، ونقل ابن الخباز اجماع سيبويه والأخفش في أنهم يمنعون صرفه وإن كان نكرة؛ لأن معه "منك" التي تؤكد الوصفية فيه، ولو نكرته وأزلت "منك" ينصرف بإجماع سيبويه والأخفش؛ لأن زوال "منك" أزال الوصفية، وكذلك انصرف "خير وشر" مع "منك"؛ لأنها بقيت متضمنة الوصفية لزوال وزن الفعل منها[٤٧]، فلم يذكر سيبويه أن حذف الهمزة يزيل عنها وزن الفعل فتنصرف، والعلوي حذف الهمزة للتخفيف عنده، فصرفت ولم يذكر أنها بقيت متضمنة علة واحدة وهي الوصفية لذا تنصرف كما ذكر ابن الخباز، ويبدو أنه وإن اختلفت صياغة الكلام عند النحاة إلا أنهم يجمعون على أن "أفعل منك" تمنع من الصرف؛ للتعريف ووزن الفعل والصفة، فإن زال منها علتان صرفت، فالتنكير يزيل التعريف، وحذف الهمزة يزيل وزن الفعل فتبقى على علة واحدة وهي الوصفية فلا تمنع من الصرف، وهذا ما نُقل عن الأخفش فهو يمنع صرفها إذا جاءت معها "منك" فلو نكرت وحذفت "منك" تنصرف بلا خلاف، ولم أقف على هذه المسألة في "معاني القرآن"، ولم تذكر في الدراسات السابقة التي تناولت آراء الأخفش الأوسط بالدرس.

الخاتمة:ـ

- مخالفة الأخفش لسيبويه والجمهور في أغلب المسائل.
- ذهب الأخفش إلى أن " رمان " لا يمنع من الصرف؛ لأن نونه أصلية؛ لأنه اسم نبات.
- في الوصف من " أفعل مؤنثه فعلاء " فإنه يوافق سيبويه في حالتين من حالات الوصف، ويخالفه في الثالثة.
- الجموع مثل " نعل وسراويل " إذا سميت بها فعند الأخفش منصرفة؛ لذهاب التعريف عنها.
- رأى الأخفش أن العلة المانعة من صرف " أشياء " هي أنها أشبهت " أصدقاء " وما ختم بألف تأنيث لا ينصرف.
- منع الأخفش من صرف الصفة على وزن " أفعل" إذا جاءت معه "من"، ويجعلها منصرفة إذا نُكّرت وحذفت منها "من".
- استئناس شرّاح اللمع بذكر رأي الأخفش في هذه المسائل دون رفض الرأي أو قبوله، وهذا من باب جمع الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة.

هوامش البحث

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (ت٤٦٩ه)، تح: د- رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ٢٠٠٠م، ١٩٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تح: د- رجب عثمان محمد- د- رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٨م، ٨٥٢/٢، ومعاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة، عمان -الأردن، ٢٠٠٠م، ٢٨١/٣.

(٢) شرح اللمع للثمانيني: لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي (ت ٤٤٢ه)، تح: أ- د- فتحي علي حسانين، ط١، دار الحرم للتراث، القاهرة- مصر، ٢٠١٠م، ٢/ ٧٩٢.

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٢.
(٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع: للشريف عمر بن ابراهيم العلوي الكوفي (ت ٥٣٩ه)، تح: د- علاء الدين حموية، ط١، دار عمّار، عمان- الاردن، ٢٠٠٢م، ٥١٥- ٥١٦.
(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع: لأبي البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري، تح: د- عبدالحميد حمد محمود الزويّ، ط١، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٤م، ٢/ ٥٧٧.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م، ٣/ ٢١٨.
(٧) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ه)، تح: هدى قراعة، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة - الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧١م، ٣٧
(٨) ينظر: الاصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي(ت ٣١٦ه)، تح: د- عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م، ٢/ ٨٦.
(٩) ينظر: علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥ه)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م،٤٦٤.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٦٤
(١١) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٧٣- ٧٧٤، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦ه)، تح: د- فائز فارس، ط١، السلسلة التراثية ١١، الكويت، ١٩٨٤م، ٢/ ٤٤٢- ٤٤٣.
(١٢) ينظر: مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د-ط، مكتبة الخانجي، القاهرة -مصر، د-ت، ٧٠- ٧١.
(١٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٣، شرح اللمع للأصفهاني: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣ه)، تح: د- ابراهيم بن محمد أبو عباة، د-ط، طباعة ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م، ٦٩٢- ٦٩٣.
(١٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٧.
(١٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٧٧- ٥٧٨.
(١٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠١
(١٧)المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، د-ط، المجلس الأعلى للشورى الاسلامية- لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة- مصر، ١٩٩٤م، ٣/ ٣١٢.
(١٨) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٢٤.
(١٩) ينظر: الأصول لابن السراج: ٢/ ٨٢- ٨٣.
(٢٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د- مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت - لبنان، ١٩٧٩م، ١٤٢.

(٢١) ينظر: علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥هـ)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م، ٤٥٩.

(٢٢) ينظر: شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، د-ط، ادارة المطبعة المنيرية، مصر، د-ت، ١/ ٧٠، وشرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، تح: د- إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٨م، ٣٣٢/٢- ٣٣٣.

(٢٣) ينظر: آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعًا وتوثيقًا ودراسة: سماح سمير سلمان دلول، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمود محمد العامري، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة - فلسطين، ٢٠١٠م، ١٢٩.

(٢٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٢٧

(٢٥) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٤

(٢٦) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٩، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٥٨١/٢- ٥٨٢، وتوجيه اللمع لابن الخبّاز: لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: أ- د- فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط٢، ٢٠٠٧م، ٤٢٥.

(٢٧) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٨- ٢٠٩.

(٢٨) كتاب سيبويه: ٣/ ٢٢٩.

(٢٩) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٥٥.

(٣٠) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٨٥٣، وشرح التصريح: لخالد بن عبدالله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م، ٢/ ٣٢٠- ٣٢١.

(٣١) ينظر: المقتضب للمبرد: ٣/ ٣٤٥.

(٣٢) ينظر: كتاب الواضح في النحو: لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تح: أ. د. عبدالكريم خليفة، ط٢، دار جليس الزمان، عمّان - الأردن، ٢٠١١م، ١٧٧

(٣٣) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٧- ٥٠٨

(٣٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٨٥

(٣٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٧١٢- ٧١٣

• الخفض= الجر والخفض مصطلح كوفي.

(٣٦) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها: د- عبدالله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة- مصر، ١٩٩٠م، ٩٨- ١٠٠، يجري= يصرف فذكر الفراء "يجري" المصطلح الكوفي مع أنه جمع في كلامه المصطلحين (يجري ويصرف)، والمبرد ذكر في المقتضب بابًا اسماه (باب ما يجري وما لا يجري)

(٣٧) ينظر: معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ١٩٥٥م، ٣٢١.

(٣٨) ينظر: إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (٣٣٨هـ)، اعتنى به: خالد العلي، ط٢، دار المعرفة للطباعة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م، ٢٤٨.

(٣٩) المائدة: ١٠١

(٤٠) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني: تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله امين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، الإسكندرية - مصر، ١٩٥٤م، ٢/ ٩٤- ٩٥

(٤١) ينظر: المصدر السابق: ٢/٩٥- ٩٦، وكتاب الواضح في النحو للزبيدي: ١٧٦

(٤٢) ينظر: المنصف لابن جني: ٢/ ٩٦.

(٤٢) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٧٤، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٩، والعلل في النحو للوراق: ٢٩٦- ٢٩٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٥٩-٨٦٠

(٤٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٥١

(٤٢) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٨- ٥١٩

(٤٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠٢

(٤٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤١٩

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تح: د- رجب عثمان محمد- د- رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٨م
- الاصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي(ت ٣١٦ه)، تح: د- عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (٣٣٨ه)، اعتنى به: خالد العلي، ط٢، دار المعرفة للطباعة، بيروت -لبنان، ٢٠٠٨م.
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧ه)، تح: د- مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت -لبنان، ١٩٧٩م.

- توجيه اللمع لابن الخبّاز: لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: أ- د- فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح: لخالد بن عبدالله الأزهري(ت٩٠٥ه)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري: أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦ه)، تح: د- فائز فارس، ط١، السلسلة التراثية ١١، الكويت، ١٩٨٤م.
- شرح اللمع للأصفهاني: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣ه)، تح: د- ابراهيم بن محمد أبو عباة، د-ط، طباعة ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م
- شرح اللمع للثمانيني: لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي (ت ٤٤٢ه)، تح: أ- د- فتحي علي حسانين، ط١، دار الحرم للتراث، القاهرة- مصر، ٢٠١٠م
- شرح اللمع للواسطي: للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (ت٤٦٩ه)، تح: د- رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣ه)، د-ط، ادارة المطبعة المنيرية، مصر، د-ت
- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، تح: د- إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٨م،
- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥ه)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م
- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥ه)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م
- كتاب البيان في شرح اللمع: للشريف عمر بن ابراهيم العلوي الكوفي (ت ٥٣٩ه)، تح: د- علاء الدين حموية، ط١، دار عمّار، عمان- الاردن، ٢٠٠٢م
- كتاب الواضح في النحو: لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ه)، تح: أ. د. عبدالكريم خليفة، ط٢، دار جليس الزمان، عمّان - الأردن، ٢٠١١م

- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م
- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: هدى قراعة، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة - الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧١م
- المتبع في شرح اللمع: لأبي البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري، تح: د- عبدالحميد حمد محمود الزويّ، ط١، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٤م
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د-ط، مكتبة الخانجي، القاهرة -مصر، د-ت
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها: د- عبدالله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة- مصر، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ١٩٥٥م.
- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة، عمان -الأردن، ٢٠٠٠م
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، د-ط، المجلس الأعلى للشورى الاسلامية- لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة- مصر، ١٩٩٤م
- المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني: تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله امين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، الإسكندرية - مصر، ١٩٥٤م.
- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعًا وتوثيقًا ودراسة: سماح سمير سلمان دلول، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمود محمد العامري، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة - فلسطين، ٢٠١٠م.